مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

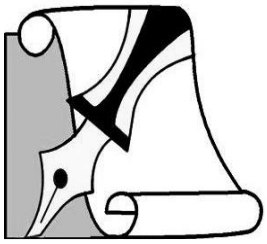

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

خطة لابيد "الأمن مقابل الاقتصاد": تأليب سكان غزّة على المقاومة
تقاطع اميركي ـ اسرائيلي حولها. ومصر تتحرك لتسويقها فلسطينياً

طوال عقود شكل قطاع غزة خطرا كبيرا على الكيان الغاصب، وفيما عرضه الإسرائيليون على المصريين مراراً للخلاص منه، فقد تمنى إسحاق رابين شخصياً أن يصحو من نومه ذات صباح ليجده قد غرق في البحر!!

لعل ذلك هو ما يفسر كيف أن اتفاق "أوسلو" قد سمي في البداية غزة/ أريحا أولاً، الأمر الذي يوضح عبء القطاع من حيث المبدأ، الذي اصبح مع تعاظم قوة وقدرات المقاومة وصلابة الشعب الفلسطيني مصدر تهديد استراتيجي على تل ابيب خصوصا عقب الانتصار العظيم الذي حققته المقاومة الفلسطينية على الكيان في "معركة سيف القدس".

خطة لابيد: الاقتصاد مقابل السلاح

لم يترك الاحتلال وسيلة عسكرية أو سياسية أو حتى أمنية إلا واستخدمها، وحاول من خلالها دفع القطاع إلى التسليم له وقهر شبعه، وبالتالي إخراجه من دائرة الخطر على أمن إسرائيل، وآخرها الخطة التي كشف عنها والخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، مؤخرا، وتربط بين تحقيق "رفاهية اقتصادية" في قطاع غزة، مقابل استتباب الأمن في العلاقة مع إسرائيل.

ما أعلنه لابيد، يدلّ على فشل كل خطط إخضاع قطاع غزة التي خاض فيها أربع حروب متتالية، فشل خلها من إخضاع المقاومة أو الحد من قوتها وتسليحها، أو وقف تهديدها، ليس فقط لمستوطنات غلاف غزة، وإنما أيضاً لجميع المدن الإسرائيلية المحتلة عام 1948 كما ظهر في معركة "سيف القدس".

ـ بايدن: لا جدال بأمن اسرائيل

قبل الدخول في استعراض تفاصيل الخطة، لنقرأ الأحداث والتطورات التي تلت إعلانها من قبل لابيد. فخلال الأيام الماضية كان الملف الفلسطيني بشكل عام ومن ضمنه غزّة، محور اهتمام لافت للثلاثي (الاميركي ـ الاسرائيلي ـ المصري) المعني بإيجاد حل إلى الصراع الفلسطيني – العربي – الإسرائيلي، وخصوصا وأن غزة باتت تشكل كابوسا وهاجسا يقض مضاجع تل ابيب هذه الأيام بسبب استمرار فعاليات الإرباك الليلي شرق غزة، فضلا عن رسائل القوة التي ترسلها المقاومة لإسرائيل بين فترة وأخرى.

فمن على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبر الرئيس الأميركي جو بايدن، أن "دولة فلسطينية ديمقراطية وذات سيادة هي (الحل الأفضل) لضمان مستقبل وأمن إسرائيل"، مشددا على أن "التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل لا جدال فيه، ودعمنا لدولة يهودية مستقلة لا لبس فيه." وأضاف: "لكن ما زلت أعتقد أن حل الدولتين هو أفضل طريق لضمان مستقبل إسرائيل كدولة ديمقراطية – يهودية تعيش في سلام إلى جانب دول فلسطينية ديمقراطية وذات سيادة وقابلة للحياة."

وتابع: "ما زلنا بعيدين جدا عن ذلك الهدف في الوقت الحالي لكن يجب ألا نسمح لأنفسنا بالتخلي عن إمكانية إحراز تقدم."

لقاء السيسي ـ بينيت: الهدوء في غزة اولا

خطاب بايدن كان سبقه، اللقاء الذي جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في 13 ايلول، في شرم الشيخ، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، في زيارة علنية هي الأول على هذا المستوى منذ عشر سنوات لرئيس حكومة اسرائيلية، وقد ضم الاجتماع بالإضافة إلى السيسي وبينيت، كلا من: وزير الخارجية ورئيس المخابرات المصريين سامح شكري وعباس كامل، وآيال

هولاتا رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والفريق أول آلي جيل السكرتير العسكري لرئيس الوزراء، وشيمريت مائير كبيرة المستشارين.

اللقاء بدا "دافئًا" وقد دام ثلاث ساعات، "تحدث خلاله الطرفان حول التوتر في غزة، العلاقات مع السلطة الفلسطينية، بالإضافة الى التطرق لملفي إيران والتعاون الأمني بين إسرائيل ومصر. ووفقا لمسؤول اسرائيلي كبير طلب بينيت من السيسي، تشديد الرقابة من قبل القاهرة على معبر رفح والبضائع التي يتم إدخالها إلى قطاع غزة لمنع تعاظم قوة حماس.

أكثر من ذلك عرض الإسرائيليون على السيسي خطّتهم للتعامل مع القطاع، على أمل أن يتحرّك المصريون على أساسها لبلورة اتفاق يفضي إلى هدوء طويل الأمد، وهو ما تعهّد السيسي بالعمل عليه شريطة وقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية وإعطاء فرصة للتوصّل إلى اتفاق.

الادارة الاميركية: الأمن مقابل الازدهار في غزةّ

غزة ثالث الحاضرين في اجتماع شرم الشيخ، كان الوضع المتوتر فيها، محور متابعة من قبل الإدارة الأميركية بالرغم من ان اولوياتها في مكان اخر. تنطلق واشنطن في نظرتها للقضية الفلسطينية، انه ما من شيء يشكل بديلاً عن التقدم على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني حتى اتفاقيات التطبيع التي وقعت بين إسرائيل وعدد من الدول العربية. ومن هنا تجدد تأكيدها الدائم في كل مناسبة، بمواصلة سعيها لتحقيق تقدم نحو الهدف النهائي، وهو حل الدولتين المتفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما الأهم في الموقف الأميركي المستجد هو التقاطع بين خطة لابيد، وما ورد على لسان الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، لجهة تأكيده على أن "الإدارة الأميركية هي في سياق خطوات تضمن تأكد حصول الإسرائيليين والفلسطينيين على تدابير متساوية من السلامة والأمن والازدهار والكرامة، بما يقود لاحقاً الى مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية مباشرة نحو حل الدولتين المتفاوض عليه.

انطوى تصريح برايس على نبرة تفاؤلية وقد ظهر ذلك بقوله أن هناك "طرقًا ملموسة تمكنّا من خلالها من تحسين حياة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في غزة، إما أننا تمكنا من القيام بذلك أو تم القيام به في سياقات أخرى، ولقاحات "كورونا" هي واحدة منها". كما لم يفته التذكير بمساهمة "الولايات المتحدة بمئات الملايين من الدولارات للشعب الفلسطيني بما في ذلك الشعب الفلسطيني في غزة أيضاً."

ـ أميركا: أمن اسرائيل فوق الاعتبارات الانسانية بغزةّ

لكن، مع ذلك، فإن أمن إسرائيل ثابت في السياسات الخارجية للولايات المتحدة، بل هو يتقدم على اعتبار إنساني وغيره في غزة خصوصا وفلسطين عموما. فهدف واشنطن الدائم الذي أعلنه المتحدث باسم الخارجية هو إراحة اسرائيل وإنهاء التصعيد، لا سيما إطلاق الصواريخ من قطاع غزة والذي بات هاجسا يلاحق القادة الصهاينة ومعهم الولايات المتحدة، التي اعترف ناطقها برايس "أنها لا تزال تعاني من حالة طوارئ إنسانية، ساهمت برأيه في "تثبيت قدرة "حماس" والجماعات الإرهابية الأخرى على أن يكون لها موطئ قدم قوي في غزة".

ـ اميركا وتكرار مصطلحات الرخاء والازدهار في غزة

انطلاقا من الواقع المأزوم الذي يعيشه الاحتلال في غزة، كان لا بد من طرح مبادرات ايجابية، تبدأ وفق الرؤية الاميركية، بمحاولة إرساء الأساس بحيث يحصل الشعب الفلسطيني ككل بمن فيهم سكان غزة، الى درجة من الإغاثة الإنسانية لتتمكن الادارة الاميركية من بناء مسار نحو وقت يكون فيه الإسرائيليون والفلسطينيون قادرين على التمتع بهذه المفاهيم الأساسية: الرخاء والسلامة والأمن والكرامة على قدم المساواة. ومع ذلك دعا برايس على عدم الغرق في وهم أن "هذا شيء سنكون قادرين على فعله بين عشية وضحاها أو حتى في إطار زمني أطول قليلاً".

وبناء على ذلك كله، فإن مواقف المتحدث باسم الخارجية الاميركية، هي في الحقيقة ترجمة لخطة لابيد، خصوصا وان برايس ركز تكرار ومرارا على عبارات الرخاء التي اتبعها مباشرة بمصطلحات الامن والسلام، وهي ذاتها وردت في الخطة التي تحظى بأهمية كبيرة عند واشنطن كونها موجهة إلى المجتمع الدولي، لا سيما وانها تتضمن نقاطا ستلقى لا شك تأييدا في العواصم الغربية والعربية.

ـ مضمون خطة لابيد

ولنعد إلى نقاط الخطة، في تستهدف تحقيق الأمن لكيان الاحتلال بالدرجة الأولى، مقابل إغراء الفلسطينيين بتحسينات اقتصادية. وتتضمن مرحلتين، الأولى، وتشمل إعادة إعمار إنسانية مطورة لغزة، مقابل تكثيف العمل ضد "حركة حماس"، لمنع تعاظم قوتها عسكريًا، كما تلبي أبسط ضروريات الحياة، فضلا عن إعادة تأهيل الكهرباء، وربطها بالغاز، وبناء مرافق تحلية مياه، وتحسين الخدمات الصحية الكبيرة بشكل كبير، وإعادة تأهيل البنية التحتية السكنية والمواصلات، في المقابل تلتزم حماس بسلام طويل الأمد.

ولضمان سيطرة اسرائيل على الواقع المعيشي للقطاع والتحكم بقراره الاقتصادي، اشترط لايبد أن المرحلة الأولى ستشمل استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بتزويد غزة بالكهرباء والمياه، وستكون السلطة الفلسطينية جزءًا من هذه الخطوة وستعود كونها الهيئة التشغيلية للمعابر وسيتم بحث إمكانية إعادة فتح معبر كارني.

أما المرحلة الثانية، فترتكز على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من خلال خطة منظمة لاقتصاد من أجل الأمن والتي ستظهر الشكل الذي قد يبدو عليه مستقبل غزة، في حال قبلت حركة حماس بشروط الرباعية، ومنها ميناء بحري، والترويج لمشروع نقل لربط غزة بالضفة الغربية، وتعزيز الاستثمارات الدولية في غزة، والمشاريع الاقتصادية المشتركة لإسرائيل ومصر والسلطة، وإنشاء مناطق صناعية لتشغيل آلاف العمال فيها بجوار معبر إيرز.

وبالرغم من أن الخطة، بيّنت الجهة التي ستنسق الاستثمارات للمانحين، وهي تتمثل بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودول خليجية على رأسها الإمارات، الا ان لابيد خيّب امل السلطة، بتأكيده على أن "هذه الخطة لا تتناول حل الدولتين"، مع لحاظه انها ستعمل على تقوية السلطة الفلسطينية والتفاوض معها بهدف فصل الدولتين.

كما هو واضح، خلت الخطة من أي التزام، سوى انها ستخلق ظروفًا أكثر ملائمة للمفاوضات السياسية المستقبلية وعندما تنضج الظروف، يمكن البحث في الحلول السياسية.

بنظر لابيد، الخطة ليست مثالية لكنها أفضل الموجود في ظل عدم وجود حلول مثالية، وفقا لرؤيته الى ترى انه" حان الوقت للتحرر من التفكير الصفري في علاقة الكيان مع الفلسطينيين، وستعزز شرعية إسرائيل بشكل كبير".

ـ تأييد دولي داخلي ودولي لخطة لابيد

صحيح أن الخطة وكما هو متوقع لم تحز على رضى جميع الأفرقاء في الداخل الاسرائيلي خصوصا اليمينية المتطرفة، لكنها حظيت بتأييد بينيت، ووزير الجيش بيني غانتس، وقد تم تقديمها بالفعل لعدد من الجهات المختلفة في العالم، بما في ذلك وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، ومسؤولون في الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج، وجميع هؤلاء يدرسون الفكرة.

ـ خطة لابيد وتأليب سكان القطاع على المقاومة

ما بين سطور الخطة، نرى الخطر كامنا، من حيث أنها تحاول توسيع الشرخ بين المقاومة والسلطة الفلسطينية، من خلال الإصرار على إشراك الأخيرة في ترتيبات إعادة الإعمار في غزة في محاولة لعزل حماس وإضعافها وإنعاش السلطة التي تضررت كثيراً بعد معركة "سيف القدس" ومقتل نزار بنات، كما تسعى اسرائيل الى تأليب سكان القطاع على المقاومة، وهو ما أقر به لابيد بتوضيحه أن "خطته تهدف إلى ممارسة ضغوط داخلية ودولية على حركة حماس، وذلك عبر السعي من

أجل توجيه ضغط السكان المحليين تجاه الحركة وتحميلها مسؤولية وضعهم السيء بعدما عجز العدو عن تحقيق اية مكاسب سياسية وعسكرية في غزة، وهو ما اعترف به لابيد "بوصفه فكرة إعادة احتلال غزة بالفكرة السيئة، وتفضيله وضع مقترحات اخرى الطاولة آخر والعمل من أجل دفعها قدما".

الجدير بالذكر، أن لابيد أقرّ بنفسه بأن «هذا ليس اختراعي»، إذا سبق له ولغيره من أقطاب حكومته أن طرحوا حلّاً شبيها يُطبَّق في الضفة الغربية والقدس المحتلتين يتجاوز حل الدولتين الذي أطلقه اتفاق أوسلو عام 1993، ويكرّس دور السلطة أمنياً في خدمة الاحتلال مقابل إضعاف حماس ومحاولة عزلها. وفي مقدمتهم وزير المالية الحالي، أفيغدور ليبرمان، الذي كان قد قدَّم للفلسطينيين مشروع إعادة إعمار قطاع غزة والتحوّل إلى سنغافورة أو هونغ كونغ، في مقابل التخلّي عن المقاومة وسلاحها.

العارفون بعقلية التفكير الاسرائيل، يدركون أن الدافع من وراء هذا الطرح، هو أن الحكومة الحالية لا تبدو كمَن لا يملك مشروعاً سياسياً بديلاً لمعالجة التحدّي الذي يمثّله قطاع غزة، وتلك حقيقة أشار إليها لابيد بقوله: «لم نحاول منذ فترة طويلة طرْح توجّه آخر لغزة».

يدرك لابيد أنَّ خفض الصّراع مع غزة يلامس الرغبات الأميركية لإدارة جو بايدن التي أدركت أنَّ القفز عن القضيّة الفلسطينيّة غير ممكن إذا أرادت الولايات المتحدة الأميركية استقراراً في المنطقة. لذلك، من مصلحة الأميركيين إيجاد علاجات تسكينية للقضية الفلسطينية في ظلِّ تعذر حل الدولتين.

ـ مصر والتسويق لخطة لابيد فلسطينيا

أما مصر، التي تريد ترسيخ مكانتها كوسيط في تحقيق تهدئة طويلة المدى بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، وربما أيضا تطلق مبادرة سياسية في القناة الإسرائيلية – الفلسطينية، وغداة عرض لابيد خطّته، ولقاء بينت – السيسي، فقد أجرت المخابرات المصرية مباحثات مع حركة «حماس»،

أطلعتها خلالها على الطرح الإسرائيلي، طالبةً منها العودة إلى الهدوء ووقف عمليات إطلاق الصواريخ.

وعلى صعيد المتابعة المصرية للخطة الاسرائيلية، ناقش لابيد مقترحه، في 19 ايلول الماضي، مع نظيره المصري سامح شكري إضافة الى الجهود المبذولة في إطار إعادة الإعمار وتقديم المساعدات والدعم التنموي لسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وما يتطلبه ذلك من "تنسيق الجهود، تخفيفا عن كاهل الشعب الفلسطيني الشقيق"

وعلى المنوال ذاته، أُعلن عزم زيارة وفد أمني مصري لقطاع غزة خلال الفترة المقبلة، (حتى كتابة هذه السطور لم تتحدث الاخبار عن تحقق الزيارة) للقاء قيادة «حماس» ومناقشة الخطّة الجديدة معها، وضمان عدم الذهاب نحو التصعيد بعد انتهاء مهلة الفصائل للاحتلال والوسطاء منتصف الشهر الجاري. وسيُجري الوفد المصري مباحثات مكّوكية بين غزة ودولة الاحتلال، في ظلّ ترحيب فلسطيني بالجهود المصرية شريطة أن تؤدّي إلى كسر الحصار عن غزة قبل نهاية العام الجاري، وهو ما علّق عليه اللواء احتياط في جيش الاحتلال، عاموس يدلين، بأن «حماس تنقل رسالة مفادها نحن لسنا مردوعين، نريد التوصّل إلى اتفاق، لكن بشروطنا الخاصة».

ـ الخــلاصـــــــــــــــــــــــــــة

غني عن القول أن خطة لبيد الماكرة ـ وإن كانت ليست جديدة من حيث الطرح ـ والتي تعبِّر عن رؤية مختلف توجهات الكيان ببقاء الاحتلال والتخلص من عبء السكان، هي بحد ذاتها اعتراف بهزيمة الاحتلال أمام المقاومة الفلسطينية، وفشل لخياراته العسكرية في إخضاع الفلسطينيين، بما يدفع إلى استمرار المقاومة في كل الأرض المحتلة لانتزاع الحقوق الفلسطينية من الاحتلال.

قد تتوهم حكومة الاحتلال أن دفع هذه الصيغة من الحلّ "سيجبر حماس على تقديم مبررات لأهل غزة حول سبب عيشهم في ظروف الفقر والحرمان والعنف والبطالة المرتفعة وبلا أمل"، ولكنها

تتجاهل أن السخط الأساسي موجه إليها وإلى سياساتها بالأساس، وأن الشعب الفلسطيني يؤمن بعمق أنه لا فكاك من الاحتلال إلا بالمقاومة.

وفي هذا السياق قال جدعون ساعر، النائب في الكنيست عن حزب الليكود وعضو لجنة الخارجية والأمن، إنه "إذا كان هناك من يعتقد أن حماس ستتخلى عن مراكمة قوتها العسكرية، فهو مخطئ، هذا غير واقعي، الحقيقة هي أننا سنُضطرّ إلى مواصلة جولات المواجهة."

يهدف الاحتلال ضمن تحرُّكه إلى تسكين الأوضاع في غزة ومنع تدهورها في الضفة والقدس، لأنه –كما قال لبيد نفسه– يريد "تركيز الموارد والاهتمام في الصراع الحقيقي في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، وفي مواجهة محاولة إيران أن تصبح قوة إقليمية."

تصبّ الخطة كذلك، في مصلحة التوجّهات الأميركية الهادفة إلى تعزيز علاقات "إسرائيل" مع كل من مصر والأردن. من جهة، إنَّ مبادرة لابيد حيوية في زيادة مساحات العمل المشترك بين مصر و"إسرائيل"، من خلال ملف غزة الذي تؤدي مصر دوراً مركزياً فيه في الوساطة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل". ومن جهة أخرى، تعيد العلاقة بين "إسرائيل" والأردن إلى طبيعتها بعد التوترات الكبيرة التي شهدتها في فترة ترامب ونتنياهو في ضوء "صفقة القرن"، فالمبادرة تطمئن الأردن إلى أن حل القضية الفلسطينية لن يكون على حساب استقرارها.

ويبدو أن القادة الإسرائيليين يدركون، بحسب تعبير ليبرمان، أن «قضيّة غزة بحاجة إلى معالجة شاملة وحلّ معقّد مصاغ باتفاق وإجماع إسرائيلي واسع»، لكن هذا «لن يحدث في العام المقبل، وربّما ليس في العام الذي يليه»، ومن المؤكد أن ذلك لن يتحقّق في الأعوام المقبلة.

من هنا قد يكون ما طرحه لابيد إنما كان على قاعدة اللهم إن "اسرائيل قد بادرت". فما صدر الصحافي اليميني أمنون لورد، يغذي هذا الاحتمال، حيث أشار الأخير إلى أن "دعم وتأييد كل من بينيت وغانتس للخطة يأتي في سياق احتمالات متزايدة من قبل إسرائيل للسير إلى معركة كبرى ضد قطاع غزة، الأمر الذي يستوجب إعداداً سياسياً ودبلوماسياً لمثل هذه الحرب موجَّهاً إلى

الرأي العامّ العالمي، باعتبار أنّ إسرائيل وفقاً لهذه الخطة قامت بكل ما يمكن لتلافي هذه الحرب، وفي حال اندلاعها فهو خيار اضطراري، حسب الرؤية الإسرائيلية."